

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطراونة .
وعضوية القضاة السادة
يوسف الطاهات ، د. محمد الطراونة ، باسم المبيضين ، ياسر الشبلي .

بصفتها : الجزائية

رقم القضية: ٢٠١٣/٩٨٩

بتاريخ ٢٠١٣/٥/٧ خ ٢٠١٣/٥/٧ وبكتابه رقم (٢٠١٣/٣٠٧) رفع مساعد
النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى ملف هذه القضية إلى محمطنا سنداً لأحكام المادة
(١٣/ج) من قانون محكمة الجنايات الكبرى مبدياً أن الحكم الصادر فيها جاء مستوفياً
لجميع الشروط القانونية واقعةً وتسبباً وعقوبةً ولا يشوبه أي عيب من العيوب التي
تستدعي نقضه وطلب تأييده .

طلب مساعد رئيس النيابة العامة بمطالعة الخطية تأييد القرار المميز .

القرار

بالتدقيق والمداولة نجد إن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى
كانت وبقرارها رقم (٢٠١٣/٢٤٣) تاريخ ٢٠١٣/٣/٧ قد أحالت المتهمين :

- ١

- ٢

ليحاكما لدى تلك المحكمة عن التهمتين التاليتين :

١ - جنائية هتك العرض بحدود المادة (٢/٢٩٦) من قانون العقوبات بالنسبة

للمتهم

٢- جنائية هتك العرض بالتعاقب بحدود المادتين (٢/٢٩٦ و ١/٣٠١) من قانون العقوبات بالنسبة لكلا المتهمين.

نظرت محكمة الجنايات الكبرى الدعوى ، وبعد استكمال إجراءات المحاكمة أصدرت حكمها رقم (٢٠١٣/٥٠٦) تاريخ ٢٥/٤/٢٠١٣ وتوصلت إلى اعتناق الواقعة الجرمية التالية :

(بأن هناك علاقة زمالة مدرسية ربطت ما بين المتهم الحدث المولود بتاريخ ١٢/٦/١٩٩٨ والمجني عليه) المولود بتاريخ ٢٠/٧/١٩٩٨ وكذلك فإن علاقة معرفة كانت تربط ما بين المتهمين وبأنه وفي شهر كانون أول من العام الماضي (٢٠١٢/١٢) اتفق المتهم مع المتهم على أن يقوم الأخير باستدراج أولاد صغار في السن نحو المحل الذي يعمل فيه المتهم كي يقوم الأخير بهتك أعراضهم مقابل مردود مادي يدفعه للمتهم وبناءً على هذا الاتفاق قام الأخير باستدراج المجني عليه إلى المحل الذي يعمل فيه المتهم في مدينة العقبة ولدى وصولهما إلى المحل قاما بالصعود إلى السدة حيث جرى اللقاء مع المتهم الذي كان بانتظارهما وحينذاك قاما بتهديده بفضحه ونشر أخبار مسيئة له لدى عامة الناس طالبين منه أن يخلع ملابسه تمهيداً لهتك عرضه ونتيجة لهذا التهديد خضع المجني عليه لرغبة المتهمين وقام بخلع بنطاله وانبطح على الأرض ونام على بطنه حيث أقدم المتهم على النوم فوقه ومن ثم أخذ يقوم بتحريك قضيبه داخل مؤخرة المجني عليه وما بين الآليتين حتى استمنى وبعد أن أنهى المتهم أفعاله الخادشة للحياء العرضي جاء دور المتهم الحدث الذي أقدم على هتك عرض المجني عليه بعد أن مارس عليه التهديد حيث طلب منه النوم على بطنه ثم قام بوضع قضيبه بين فخديه ، وبعدها بعدة أيام قام المتهم باصطحاب المجني عليه مرة أخرى إلى المحل الذي يعمل فيه المتهم وجرى اصطحابه إلى سدة المحل وهناك قام المتهمان بتكرار الأفعال ذاتها التي كان سبق لهما القيام بها حيث قاما بتهديد المجني عليه بفضحه أمره مجبرين إياه على خلع ملابسه والنوم على بطنه ومن ثم قام المتهم بالنوم فوقه واضعاً قضيبه بشكل جزئي في دبر المجني عليه وما بين آليتي مؤخرة المجني عليه وأخذ يقوم بتحريكه حتى استمنى على الأرض ومن ثم كرر المتهم الأفعال ذاتها السابقة فقام بوضع قضيبه

ما بين فخدي المجني عليه وأخذ يقوم بتحريكه حتى استمنى وبعد ذلك قام المتهم بدفع مبلغ أربعة دنانير للمجني عليه ، وتجد محكمتنا أن المتهم كان قبل هاتين الواقعتين قد أقدم على هتك عرض المجني عليه حينما كانا يتواجدان في مشغل المدرسة التي يدرسان فيها حيث أقدم على وضع قضيبه ما بين فخدي المجني عليه وعلى أثر هذه الوقائع الجرمية جميعها قام المجني عليه بإبلاغ شقيقه شاهد النيابة بما حصل معه الأمر الذي دفع الأخير لمراجعة إدارة حماية الأسرة في مدينة العقبة وتقديم بهذه الشكوى وجرت الملاحقة .

طبقت محكمة الجنايات الكبرى القانون على الواقعة التي قنعت بها حيث توصلت إلى إن الأفعال التي أقدم عليها المتهم الثاني الحدث حينما قام في شهر ٢٠١٢/١٢ بهتك عرض المجني عليه الذي كان عمره في حينها أقل من خمسة عشر عاماً بعد أن طلب منه وهما في مشغل المدرسة بأن يخلع ملابسه ومن ثم قام بوضع قضيبه بين فخدي المجني عليه بحيث أفضى هذا الأمر إلى التناول على عورات الأخير وחדش حيائه العرضي إنما تشكل جريمة هتك عرض بالرضا لشخص دون الخامسة عشرة من عمره بحدود المادة (٢/٢٩٨) عقوبات وليس جرم هتك العرض بالعنف والتهديد لشخص دون الخامسة عشرة بحدود المادة (٢/٢٩٦) عقوبات الأمر الذي يستدعي تعديل الوصف الجرمي المسند للمتهم ليصبح الجرم الواجب إسناده له بالوصف المعدل هو جرم هتك العرض بالرضا لشخص دون الخامسة عشرة من العمر بحدود المادة (٢/٢٩٨) عقوبات وليس جرم هتك العرض بالتهديد والإكراه لشخص دون الخامسة عشرة من العمر بحدود المادة (١/٢٩٦) عقوبات وإدانته بالجرم بالوصف المعدل وتحديد مجازاته قانوناً .

وكذلك فإن محكمتنا تجد أن الأفعال التي قارفها المتهمان حينما قاما بتهديد المجني عليه بفضح أمره وبنشر أخبار قيام المتهم بهتك عرضه في السابق ومن ثم قيامهما - وتحت وطأة هذا التهديد - بإجبار المجني عليه على خلع بنطاله والنوم على بطنه ومن ثم تعاقبهما على هتك عرضه وחדش حيائه العرضي والمس بعوراته بعد أن قام المتهم بالنوم فوقه وإدخال جزء من قضيبه داخل دبر المجني عليه والاستمرار بتحريك القضيب وتمريضه بين الآليتين إلى أن استمنى ومن ثم قيام المتهم بعد المتهم وهيب مباشرة بإخراج قضيبه والنوم فوق المجني عليه وتمريضه على مؤخرة الأخير ثم تكرار عملية التعاقب ذاتها

في الاعتداء الجنسي على المجني عليه بتاريخ ٢٠١٢/١٢/١٨ أي بعد عدة أيام من الواقعة الأولى إنما تشكل هاتان الواقعتان جريمتي هتك العرض بالتعاقب من خلال الإكراه والتهديد ، الأمر الذي يستدعي إدانة المتهم الحدث عن هذين الجرمين وتحديد مجازاته قانوناً الأمر الذي يستدعي تجريم المتهم بهذين الجرمين وتحديد مجازاته قانوناً وقضت بما يلي :

أولاً: عملاً بأحكام المادة (٢٣٤) من قانون أصول المحاكمات الجزائية تعديل الوصف الجرمي المسند للمتهم الحدث ليصبح الجرم هو هتك العرض بغير عنف أو تهديد على شخص دون الخامسة عشرة من العمر بحدود المادة (٢/٢٩٨) عقوبات بدلاً من هتك العرض بالعنف والتهديد بحدود المادة (٢/٢٩٦) .

وعملاً بنص المادة (١٧٧) من قانون أصول المحاكمات الجزائية إدانة المتهم الحدث بجرم هتك العرض بحدود المادة (٢/٢٩٨) عقوبات والحكم عليه عملاً بالمادة ذاتها وبدلالة المادة (١٩/ج) من قانون الأحداث وتعديلاته بالاعتقال في دار تربية الأحداث مدة سنة واحدة محسوبة له مدة التوقيف.

وحيث إنه حدث من فئة المراهق وحيث أسقط المشتكي حقه الشخصي عنه الأمر الذي تعتبره محكمتنا سبباً من أسباب التخفيف التقديرية فتقرر محكمتنا وعملاً بنص المادة (١٩/ج) من قانون الأحداث وبدلالة المادة (٤/د/١٩) استبدال العقوبة بحيث تصبح وضع المتهم الحدث تحت إشراف مراقب السلوك بمقتضى أمر مراقبه مدة سنة واحدة .

ثانياً: عملاً بنص المادة (١٧٧) من قانون أصول المحاكمات الجزائية إدانة المتهم بجناية هتك العرض بالتهديد والإكراه بالتعاقب بحدود المادتين (٢/٢٩٦) و (١/٣٠١/أ) من قانون العقوبات مكررة مرتين والحكم عليه عملاً بذات وبدلالة المادة (١٩/ج) من قانون الأحداث بالاعتقال في دار تربية الأحداث مدة سنة واحدة عن كل مرة محسوبة له مدة التوقيف .

وحيث إنه حدث من فئة المراهق وحيث أسقط المشتكى حقه الشخصي عن المتهم
الأمر الذي تعتبره محكمتنا سبباً من أسباب
التخفيف التقديرية فتقرر محكمتنا وبدلالة المادة (٤/د/١٩) استبدال العقوبة بحيث
تصبح وضع المتهم الحدث
تحت إشراف مراقب السلوك
بمقتضى أمر مراقبة مدة سنة واحدة عن كل مرة .

ثالثاً : وعملاً بنص المادة (٧٢) من قانون العقوبات تنفيذ واحدة من العقوبات
الصادرة بحق المتهم الحدث
لمراقبة مدة سنة واحدة .

رابعاً : وعملاً بنص المادة (٢٣٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية تجريم
المتهم
بجناية هناك العرض بالتعاقب بحدود المادة (٢/٢٩٦)
عقوبات وبدلالة المادة (١/٣٠١) من القانون ذاته مكررة مرتين .

وعطفاً على ما جاء بقرار التجريم قررت المحكمة ما يلي :

أولاً : عملاً بنص المادتين (٢/٢٩٦) و (١/٣٠١) من قانون العقوبات وضع
المجرم
بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة تسع سنوات وأربعة
أشهر والرسوم محسوبة له مدة التوقيف عن كل مرة .

ثانياً : وعملاً بنص المادة (٧٢) من قانون العقوبات تنفيذ واحدة من العقوبتين
دون الأخرى لتصبح العقوبة هي وضع المجرم
بالأشغال
الشاقة المؤقتة مدة تسع سنوات وأربعة أشهر والرسوم محسوبة له مدة التوقيف .

بتاريخ ٢٠١٣/٥/٧ وبكتابه رقم (٢٠١٣/٣٠٧) رفع مساعد النائب العام لدى
محكمة الجنايات الكبرى ملف القضية إلى محكمتنا عملاً بأحكام المادة (١٣/ج) من
قانون محكمة الجنايات الكبرى طالباً تأييده .

فمن استعراض محكمتنا أوراق الدعوى وبياناتها كمحكمة موضوع يتبين :

- من حيث الواقعة الجرمية فإن الواقعة الجرمية التي توصلت إليها محكمة الجنايات الكبرى جاءت مستخلصة استخلاصاً سائغاً ومقبولاً ومستمدة من بيانات قانونية ثابتة في الدعوى وقد قامت محكمة الجنايات الكبرى باستعراض هذه البيانات ومناقشتها مناقشة وافية واقتطفت فقرات منها تضمنتها قرارها وهي التي عولت عليها في تكوين قناعتها وفقاً لأحكام المادة (١٤٧) من قانون أصول المحاكمات الجزائية وأخصها شهادة المجني عليه أمام المحكمة واعتراف المتهم الحدث لدى مدعي عام العقبة ولدى الشرطة وكذلك إفادة المتهم الشرعي الدكتور والتقرير الطبي القضائي المعطى بحق المجني عليه .

ومحکمتنا بصفتها محكمة موضوع تقرّ محكمة الجنايات الكبرى على ما توصلت إليه من واقعة جرمية .

من حيث التطبيق القانوني فإن إقدام المتهم الحدث على الطلب من المجني عليه وهما في مشغل المدرسة بأن يخلع ملابسه ومن ثم قام بوضع قضيبه بين فخذي المجني عليه فإن هذه الأفعال استطالت إلى عورة المجني عليه وخدش عاطفة الحياء العرضي لديه وأن هذه الأفعال حصلت برضا المجني عليه ودون تهديد أو إكراه وكان المجني عليه لم يكمل الخامسة عشرة من عمره ومن ثم فإن هذه الأفعال تشكل جنائية هناك العرض طبقاً لأحكام المادة (٢/٢٩٨) من قانون العقوبات .

وإن الأفعال التي قارفها المتهمان والمتمتلة بقيامهما بتهديد المجني عليه بفضح أمره ونشر أخبار قيام المتهم بهتك عرضه في السابق ومن ثم قيامهما وتحت التهديد بإجبار المجني عليه على تنزيل بنطلونه وكلسونه ومن ثم تنويمه على بطنه وقيام المتهم بالنوم فوقه بعد أن خلع بنطلونه وإدخال جزء من قضيبه في مؤخرة المجني عليه وتحريكه حتى استمنى وبعد أن أنهى ذلك قام المتهم بتنزيل بنطلونه وكلسونه والنوم فوق المجني عليه ومن ثم إدخال جزء من قضيبه في مؤخرة المجني عليه وبين فخذه حتى استمنى وتكرار هذه الأفعال للمرة الثانية مع المجني عليه وقيام المتهم بإعطاء المجني عليه مبلغ أربعة دنانير ومن ثم فإن هذه الأفعال استطالت إلى عورة المجني عليه وخدش الحياء العرضي لديه مكررة ، فإن هذه الأفعال تشكل كافة أركان وعناصر

جناية هناك العرض بالتعاقب بالإكراه والتهديد طبقاً لأحكام المادتين (٢/٢٩٦ و ١/٣٠١) من قانون العقوبات كما انتهى إلى ذلك القرار المميز .

من حيث العقوبة فإن العقوبة المفروضة بحق المتهم تقع ضمن حدودها القانونية مما يتعين تأييد القرار المميز .

لذلك نقرر تأييد القرار المميز وإعادة الأوراق إلى مصدرها.

قراراً صدر بتاريخ ١٩ ذي الحجة سنة ١٤٣٤ هـ الموافق ٢٤/١٠/٢٠١٣ م.

القاضي المترئس

عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دق ب ع

lawpedia.jo